

Permanent Mission
of The Republic of
The SUDAN
Geneva



البعثة الدائمة
لجمهورية السودان
جنيف

بيان جمهورية السودان
فى مؤتمر الدول الأطراف باتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية
جنيف 4 – 8 ديسمبر 2017م

السيد الرئيس،

أود في البداية أن أهنئكم على إختياركم لرأس إجتماعنا هذا، و نحن على ثقة من قدرتكم على إدارته بنجاح للوصول إلى نتائج مثمرة، وأرجو أن نؤكد لكم بهذه المناسبة على كامل دعمنا لكم، وتقديم مايلزم من مساندة في سبيل إنجاز مهمتكم.

سيدى الرئيس،

أرجو بداية أن أؤكد تأييدنا لبيان دول عدم الإنحياز الذى تلاه وفد فنزويلا نيابة عن الحركة. إن السودان ملتزم دوما بالجهود الرامية إلى منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل، ويساهم على النحو الواجب في تحقيق هذه الغاية، كما وأنا نولي أهمية خاصة لتنفيذ إتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية على الصعيد الوطنى، وإضفاء الطابع العالمى عليها كعنصر هام لتعزيز الأمن العالمى. وأغتنم هذه الفرصة لأثنى على العمل و الجهود المقدرة لوحدة دعم التنفيذ فى الإعداد لهذا المحفل، والجهود المقدر الذى بذلته الوحدة فى أنشطة ما بين الدورات، وأخص بالذكر هنا التعاون الوثيق بين مفوضية الإتحاد الأفريقي ووحدة دعم التنفيذ الذى تم إبتداره فى العام 2015. نظمت الهيئتان منذ ذلك الحين أنشطة للتوعية والتشاور وبناء القدرات، بما فى ذلك حلقة العمل بشأن تعميم إتفاقية الأسلحة البيولوجية فى أفريقيا التى عقدت فى أكتوبر 2015؛ وحلقة العمل الإقليمية التى عقدت فى سبتمبر 2016، لإعداد الدول الأفريقية الأطراف لمؤتمر الإستعراض الثامن، وحلقة العمل التدريبية فى الفترة من 17 إلى 18 أكتوبر 2017م فى أديس أبابا بإثيوبيا، والتى جمعت عددا من جهات الإتصال الوطنية الأفريقية ومقدمي المساعدة بغية تحسين التنفيذ الوطنى لإتفاقية الأسلحة البيولوجية.

سيدى الرئيس

يعيد السودان التأكيد على أن التقيد العالمي بالإتفاقية يعزز من مساهمتها في تحقيق السلم والأمن الدوليين، ويناشد الأطراف الموقعة على الإتفاقية بضرورة التصديق عليها، والدول الأخرى غير الأطراف بالإنضمام إليها بدون تأخير. وأرجو هنا أن أرحب بإنضمام ساموا للإتفاقية.

كما يجدد السودان إقتناعه بأن تنفيذ جميع أحكام الإتفاقية تنفيذاً كاملاً يجب أن ييسر التطور الاقتصادي والتكنولوجي والتعاون الدولي في ميدان الأنشطة البيولوجية السلمية، وأن ما يمكن أن يضاعف من فاعلية تحقيق أهداف هذه الإتفاقية هو زيادة التوعية بمساهمتها، والتعاون مع المنظمات الإقليمية الدولية المختصة، تمشياً مع ولاية كل منها وإلتزامها بتعزيز ذلك. نحن مقتنعون بأن مستقبل الإتفاقية يقتضي إعتداد تدابير ملموسة لجعل تنفيذها أكثر فاعلية وفي صك قانوني دولي مثل إتفاقية الأسلحة البيولوجية، ينبغي ضمان الإمتثال لأحكام الإتفاقية بصورة جماعية من خلال ترتيبات التحقق متعددة الأطراف.

إن التنفيذ الوطني للإتفاقية على النحو المطلوب بموجب المادة الرابعة منها يتطلب إلتزاماً بتنفيذ جميع أحكامها، وفي هذا الصدد، يبدو أنه لا يزال هناك جدل حول المجالات التي تتصل بالتنفيذ الوطني للإتفاقية، خاصة بعدم وجود صورة واضحة عن الأنشطة المأذون بها وغير المأذون بها. ونحن نعتقد أن هذه القضية معقدة جداً وهامة وينبغي مواصلة دراستها بعناية في إجتماعات الدول الأطراف، وأنشطة مابين الدورات لأنها تغطي الجوانب المختلفة التي قد تؤثر على نجاعة التنفيذ. ومن الضروري أن تعمل الدول الأطراف معاً من أجل تعزيز التنفيذ الوطني عن طريق تبادل أفضل الممارسات والخبرات وتبادل المعلومات بشأن إنفاذ التشريعات الوطنية، والسبل الممكنة لتعزيز المؤسسات الوطنية والتنسيق

بينها لإنفاذ القانون، و بناء القدرات الوطنية. وقع السودان وصادق على إتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية منذ السابع عشر من أكتوبر 2003 إعترافا منه بأهميتها فى نزع السلاح وعدم إنتشار أسلحة الدمار الشامل، و كمعاهدة متعددة الأطراف تحظر فئة كاملة من هذا النوع من الأسلحة . والسودان ملتزم بتحسين وتعزيز فعالية تنفيذ الإتفاقية ويدعم الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي عليها. لم يقم السودان بتطوير أو إنتاج أو تخزين أو حيازة أو الإحتفاظ بأي عوامل ميكروبية أو غيرها من العوامل البيولوجية أو السموم مهما كان مصدرها أو أسلوب إنتاجها، ولم يستخدمها لأغراض عدائية أو فى نزاع مسلح. وفى إطار إلتزامنا بتنفيذ الإتفاقية على الصعيد الوطنى، فإننا فى السودان قد حددنا أربعة أهداف وغايات رئيسية نعمل على تطبيقها هي: إستكمال المنظومة التشريعية، وإنشاء نظام متكامل يتضمن إعداد قاعدة بيانات وكوادر بشرية، وتأكيد دور السودان فى حفظ الأمن والسلم الدوليين، ودعم الصلات والروابط مع المنظمات الدولية والدول الاطراف فى الإتفاقية، ويتم متابعة تحقيق تلك الأهداف من خلال متابعة تنفيذ التشريعات واللوائح الوطنية ذات الصلة. ويحدونا أمل فى الإستفادة مما تتيحه آليات التعاون الدولى التى تساعد فى تقديم العون اللازم لتعزيز تطبيق الإتفاقية على المستويات الوطنية، خاصة فى ما يلى الأمن البيولوجي والسلامة البيولوجية، و سن وإصلاح التشريعات الوطنية، وتعزيز الهياكل الأساسية للمختبرات والتكنولوجيا والأمن والإدارة ؛ وتنظيم الدورات وتوفير التدريب وبناء قدرات الكادر البشرى. فى هذا الصدد فإننى أود التأكيد بأننا مهتمون بالمقترحات المتعلقة بإستعراض الأقران وتقييم الإمتثال التى طرحت فى إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية، كآلية مثمرة لتبادل الآراء بشأن ما يمكن أن تتخذه الدول الأطراف من تدابير ومبادرات على الصعيد الوطنى من أجل مواصلة تنفيذ أحكام الإتفاقية.

